الأمم المتحدة
S/2015/206



Distr.: General
16 March 2015
Arabic
Original: English

تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدّمة

١ - يقدم هذا التقرير الثالث عشر عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٩١ (٢٠١٤) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، كل ٣٠ يوما، تقريراً عن تنفيذ تلك القرارات من قبل جميع أطراف التراع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة على أرض الميدان، والتقارير المتاحة من المصادر المفتوحة، ومن حكومة الجمهورية العربية السورية. ويتضمن التقرير بيانات واردة من وكالات الأمم المتحدة عن إمداداتها الإنسانية في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وأُدرجت في التقرير بيانات أحدث حين توفرها، بما في ذلك بيانات بشأن العمليات عبر الحدود وتسليم المساعدات إلى الأهالي المحاصرين.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والعسكرية

٣ - ظل الصراع مستشرياً والعنف محتدماً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير، ولا سيما في محافظات حلب، وحمص، ودير الزور، وريف دمشق، ودمشق، والحسكة، وإدلب، ودرعا، والقنيطرة، والرقة. وتواصلت عمليات القصف الجوي العشوائي،





240315 240315 15-04429 (A)

التي شملت استخدام البراميل المتفجرة من قبل القوات الحكومية، والقصف المدفعي العشوائي من قبل جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وجماعات متطرفة، وجماعات إرهابية أُدرجت أسماؤها في قوائم الجزاءات[1] وأدت إلى وفيات وإصابات في صفوف المدنيين وإلى تشريدهم. وما زالت الأعمال العدائية التي تقوم بها جميع الأطراف تتسم بتجاهل واسع النطاق لقواعد القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

٤ - وأبلغت منظمة رصد حقوق الإنسان، استناداً إلى تحليل الصور الساتلية، عن ما لا يقل عن ٤٥٠ موقعاً مختلفاً لحقت بها أضرار جسيمة في عشر بلدات وقرى واقعة خارج سيطرة الحكومة في محافظة درعا، وأكثر من ١ ٠٠٠ موقع لحقت بها أضرار جسيمة في محافظة حلب في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وذكرت تلك المنظمة أن آثار الأضرار في المواقع التي أُصيبت تشبه إلى حد بعيد آثار الانفجارات الناجمة عن كمية كبيرة من الذخائر الملقاة من الجو، تشمل البراميل اليدوية الصنع والقنابل التقليدية الملقاة من الطائرات العمودية. ومن المرجّح أيضاً في عدد من الحالات أن تكون الأضرار ناجمة عن استخدام الصواريخ والقذائف والقنابل الوقودية - الهوائية. ووثقت منظمة رصد حقوق الإنسان انتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة معارضة لحكومة الجمهورية العربية السورية في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبيّنت المنظمة وقوع هجمات عشوائية باستخدام السيارات المفخخة، ومدافع الهاون، والصواريخ غير الموجهة، في مناطق مكتظة بالسكان تسيطر عليها الحكومة، أدت إلى مقتل مئات المدنيين في دمشق وحمص. وفي المناطق التي استطاعت المنظمة زيارتها، وجدت أن الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة وتقطنها بشكل رئيسي الأقليات الدينية، تتعرض لعدد أكبر من الهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المعارضة مقارنة بالمناطق التي تقطنها أغلبية سنية كبيرة.

٥ - واشتد القتال في محافظة درعا اعتبارا من ٨ شباط/فبراير بعد أن شنّ حوالي ٣ ٠٠٠ فرد من القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة عملية ضد المناطق الخاضعة للمعارضة في شمال محافظة درعا، وكذلك في جنوب محافظة ريف دمشق. وأُبلغ بأن نحو ٥ ٠٠٠ أسرة قد فرّت على إثر ذلك إلى المناطق الحدودية في محافظة القنيطرة. ونفّذت القوات الحكومية أيضا قصفاً جوياً، شمل استخدام البراميل المتفجرة، على مناطق مختلفة في

____

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، حدّد مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة بوصفهما جماعتين إرهابيتين وفقاً للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتنشط الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

محافظة درعا. ووفقا للتقارير التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل ما يزيد على ٩٠ مدنياً، بمن فيهم ثماني نساء و ١٤ طفلاً، نتيجة للهجمات التي شنتها في شباط/فبراير القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير خاضعة للدولة ومعارضة لحكومة الجمهورية العربية السورية.

٦ - وفي حلب، واصلت القوات الحكومية شنّ حملة قصف مدفعي وقصف جوي، شملت استخدام البراميل المتفجرة. وتشير المعلومات التي تلقتها المفوضية إلى أن ما يصل إلى ١٣٧ مدنياً، من بينهم ١٩ امرأة و ٢٤ طفلا، قد قتلوا بسبب الهجمات التي شنتها القوات الحكومية والميليشيات المرتبطة بها. ومن بين الضحايا، قُتل ما لا يقل عن ٥٨ شخصاً بسبب البراميل المتفجرة التي أُلقيت على المناطق السكنية. فعلى سبيل المثال، في ١ شباط/فبراير، قُتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين، بمن فيهم أربعة أطفال، بسبب البراميل المتفجرة التي أُلقيت على حي بعيدين في الجزء الشمالي من مدينة حلب، الذي يقع تحت سيطرة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة ومعارضة لحكومة الجمهورية العربية السورية. وفي ٥ و ٦ شباط/فبراير، قُتل ما لا يقلّ عن ٣٣ مدنيا بسبب البراميل المتفجرة التي أُلقيت على الحي نفسه. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أدى القتال في شمال مدينة حلب بين القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى سد الطريق الواصل بين باب السلام ومدينة حلب، ولكنه لم يقطع جميع طرق الوصول إلى الجزء الشرقي من مدينة حلب.

٧ - ونفذت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة عمليات قصف بقذائف الهاون على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في حلب، بما فيها مناطق مكتظة بالسكان. وذكر المدافعون عن حقوق الإنسان بأن ما لا يقل عن ٧٠ مدنيا، من بينهم ٢٠ طفلا و ٥ نساء، قتلوا في شباط/فبراير نتيجة لهجمات شنتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة على مناطق مأهولة بالمدنيين وخاضعة لسيطرة الحكومة في حلب. فعلى سبيل المثال، في ١٧ شباط/فبراير، قُتل ١٠ مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال، في حي السريان الذي تسيطر عليه الحكومة في غرب حلب نتيجة لعمليات القصف بقذائف الهاون من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وجُرح أيضاً عشرات من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، وكانت جروح بعض منهم خطيرة.

٨ - وفي محافظة ريف دمشق، واصلت القوات الحكومية عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي على البلدات ذات الكثافة السكانية العالية في منطقة الغوطة الشرقية، ولا سيما بلدات دوما وكفر بطنا وعربين. فعلى سبيل المثال، في الفترة من ٥ إلى ١١ شباط/فبراير، نفذت القوات الحكومية هجمات جوية عشوائية على بلدة دوما

استخدمت فيها، بحسب بعض التقارير، البراميل المتفجرة والقنابل الفراغية. واستنادا إلى المعلومات التي جمعتها المفوضية، تفيد التقارير بمقتل أكثر من ٣٠٠ مدني نتيجة للهجمات على دوما وغيرها من البلدات الواقعة في الغوطة الشرقية في شباط/فبراير.

٩ - وفي ٤ شباط/فبراير، أصدر جيش الإسلام بيانا تحذيرياً يشير إلى اعتزامه شن هجمات على المواقع الحكومية في مدينة دمشق ردا على تصاعد الهجمات التي تشنها القوات الحكومية في الغوطة الشرقية. وفي ٥ شباط/فبراير، قصف جيش الإسلام دمشق، وشمل ذلك المناطق المدنية. وأفادت التقارير بأن الهجمات قد أدت إلى مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفلان، وإلى جرح آخرين، من بينهم أربعة أطفال. وفي ٢٣ شباط/فبراير، نفذ جيش الإسلام موجة أخرى من القصف المدفعي. وأفاد المدافعون عن حقوق الإنسان وعدد من الشهود العيان الذين قابلتهم المفوضية بأن بعض قذائف الهاون قد سقطت بالقرب من البوابة الرئيسية لسجن دمشق المركزي (سجن عدرا)، وأدت إلى جرح عدد من المدنيين كانوا مجتمعين في الخارج في انتظار السماح لهم بزيارة أصدقائهم وأفراد أسرهم.

١٠ - وفي المعضمية، في محافظة ريف دمشق، انتُهك اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ أواخر عام ٢٠١٤. فقد أُبلغ عن وقوع صدامات متكررة في المنطقتين الشمالية والجنوبية - الشرقية من المعضمية، أدت إلى وفيات وإصابات. وذُكر أن الحكومة قد منعت الوصول إلى المدينة عبر الطريق الرئيسي منذ ١٦ شباط/فبراير، ولم تسمح سوى بتنقل الموظفين الحكوميين والطلاب، وأثار ذلك الأمر مخاوف بشأن الحالة الإنسانية لما يقدّر بنحو ٧ ٣٠٠ أسرة تعيش حاليا هناك.

١١ - وواصلت القوات الحكومية قصف حيي جوبر واليرموك في دمشق. ولم تستطع المفوضية توثيق عدد الإصابات في صفوف المدنيين بسبب هذه الهجمات. وأدى القصف المدفعي إلى مزيد من الدمار في الهياكل الأساسية في كلا المنطقتين.

١٢ - ونفّذت القوات الحكومية عمليات قصف مدفعي وجوي ضد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حمص، بما فيها المناطق الريفية الشمالية في حمص، ومدينتا الرستن وتلبيسة، وقرية الحولة، وحي الوعر في مدينة حمص. واستنادا إلى المعلومات التي تلقتها المفوضية، أدت الهجمات التي نفذتها القوات الحكومية في حمص في شباط/فبراير إلى مقتل ما يصل إلى ٢٤ مدنياً، من بينهم امرأتان وأربعة أطفال، وإصابة عشرات آخرين بجروح. وتواصلت المفاوضات بين لجنة أهالي حي الوعر والوفد الحكومي للتوصل إلى اتفاق محلي.

١٣ - وطوال شهر شباط/فبراير، تواصل القصف الجوي الذي نفذته القوات الحكومية على المدن والبلدات الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأدى ذلك

إلى إلحاق أضرار بالمناطق السكنية والهياكل الأساسية العمومية، بما في ذلك المباني الحكومية والطرق السريعة وحقول النفط التي يحتلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فعلى سبيل المثال، أُفيد بأن القصف الجوي الذي نفذته القوات الحكومية في ٧ شباط/فبراير على مدينة الميادين الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في محافظة دير الزور، قد أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وجرح آخرين على إثر سقوط صواريخ أصابت دوّار النادي في وسط المدينة.

١٤ - واشتدت عمليات القتال في عدد من القرى في محافظة القنيطرة، وشملت تنفيذ القوات الحكومية هجمات جوية بالبراميل المتفجرة. وعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن ما لا يقل عن تسعة مدنيين قد قتلوا في ٢٢ شباط/فبراير بسبب البراميل المتفجرة التي أُلقيت على سويسة ونبع الصخر، بالقرب من الحدود مع محافظة درعا.

١٥ - وتواصل استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات. فعلى سبيل المثال، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، خلال الاحتفالات الدينية بمناسبة ذكرى مولد حفيدة النبي محمد، قُتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص وجُرح عشرات آخرون قرب نقطة تفتيش تقع في مدخل المنطقة المركزية في السيدة زينب في ريف دمشق، على إثر هجوم مُرَكَّب استُخدم فيه جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة، أعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عنه. وفي ٢٧ شباط/فبراير، قتل ما لا يقل عن ١١ شخصا في الضمير في الغوطة الشرقية بسبب انفجار ناجم عن جهاز متفجر مماثل. وفي ٢ آذار/مارس، انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من سيارة عسكرية في مدينة دمشق القديمة وأدت إلى مقتل العميد علي درويش، وهو ضابط حكومي رفيع المستوى، واثنين من مرافقيه. وأعلنت حركة أحرار الشام مسؤوليتها عن الاغتيال.

١٦ - وتواصل استهداف الهياكل الأساسية المدنية وانقطاع الخدمات الأساسية، بما فيها إمدادات الكهرباء والمياه. فعلى سبيل المثال، انقطعت إمدادات المياه إلى مدينة درعا والمنطقة الغربية من محافظة درعا في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير، مسببة المعاناة لنحو ٤٥٠ ٠٠٠ شخص، بعد أن صادرت جبهة النصرة ناقلة وقود ديزل تابعة للحكومة أثناء قيامها بعملية روتينية لإيصال الوقود إلى مضخات المياه في مزيريب. وتفاوض أهالي المناطق المتضررة مع الأطراف من أجل ربط مضخات المياه إلى مصدر بديل للإمداد بالطاقة الكهربائية.

١٧ - وتضررت المدارس أيضا نتيجة للعنف. ففي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وثّقت أفرقة الأمم المتحدة وقوع هجومين على مدارس و/أو على عاملين في مجال التعليم، وتحققت

منهما. وبالإضافة إلى ذلك، أغلق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جميع المدارس الابتدائية والثانوية في محافظة الرقة، باستثناء ٢٤ مدرسة يديرها التنظيم. ووردت أيضا تقارير حديثة تشير إلى أن التنظيم قد فتح مدرسة باللغة الإنكليزية للأطفال غير الناطقين باللغة العربية. ووافق التنظيم على إعادة فتح المدارس في دير الزور بشرط تعديل المناهج الدراسية الحالية.

١٨ - وتشرد عشرات الآلاف من الأشخاص بسبب القتال في شباط/فبراير. فعلى سبيل المثال، تسبب القتال الدائر بين القوات الحكومية ووحدات الحماية الشعبية الكردية، وكذلك بين تلك الوحدات وتنظيم الدولة الإسلامية في محافظة الحسكة، في إجبار ما يقدر بنحو ٥٠ ٠٠٠ شخص على الفرار إلى مناطق أخرى من المحافظة. وشُرّد عشرات الآلاف الآخرين بسبب القتال العنيف في محافظات درعا ودير الزور وحلب.

١٩ - ونص قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥)، في جملة أمور، على إدانة تدمير التراث الثقافي في العراق والجمهورية العربية السورية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أصدر البرنامجُ التشغيلي للتطبيقات الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث دراسة أُجريت استنادا إلى الصور الساتلية وكشفت حجم الدمار الذي لحق بالمواقع الـمُدرجة في قائمة التراث العالمي، والمواقع الـمُدرجة في القائمة المؤقتة للتراث العالمي، وبيّنت تدمير ٢٤ موقعاً محدداً؛ وإصابة ٩٩ موقعاً بأضرار جسيمة؛ وإصابة ١٤٣ موقعاً بأضرار متوسطة أو محتملة.

٢٠ - وفي ١٧ شباط/فبراير، قدم المبعوث الخاص للأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن أعلن فيها عن استعداد حكومة الجمهورية العربية السورية لوقف جميع الهجمات الجوية والقصف المدفعي في جميع أنحاء مدينة حلب لمدة ستة أسابيع. وسافر المبعوث الخاص إلى دمشق في ٢٨ شباط/فبراير لإجراء مزيد من المشاورات. وتواصلت المشاورات أيضاً مع ممثلي المعارضة. وعقد المبعوث الخاص اجتماعات في اسطنبول وأنقرة. ثم سافر وفد إلى غازي عنتاب في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس. وذكر ممثلو المعارضة أنهم سيؤيدون تجميد القتال إذا جاء المقترح مرتبطا بوضوح بحل سياسي شامل لإنهاء النزاع على أساس بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي مسار منفصل، سافر إلى حلب وفد آخر بقيادة رئيس مكتب الممثل الخاص في دمشق من أجل تقييم الحالة وتحديد العناصر اللازمة لتنفيذ مبادرة التجميد. وسيقوم المبعوث الخاص، استنادا إلى التقييم الوارد من البعثتين، باستعراض ما إذا كانت الظروف الضرورية متوفرة لتنفيذ مبادرة التجميد لفترة أولية تستمر ستة أسابيع.

باء - حقوق الإنسان

٢١ - ما فتئت المفوضية تتلقى وتوثق ادعاءات عن حالات التوقيف والاحتجاز بشكل تعسفي، والتعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز داخل مراكز الاحتجاز التابعة للحكومة، بما في ذلك في محافظة حماة في مراكز تديرها قوات الدفاع الوطني. كما تعرض فتيان للاعتقال والاحتجاز التعسفيين في فروع الأمن الحكومية. فعلى سبيل المثال، وردت تقارير تفيد بأن فرع المخابرات العسكرية قد قام في ١٣ شباط/فبراير باحتجاز عدد من الفتيان الذين يعيشون في حي المطار في درعا المحطة. وأُفيد أيضاً باقتحام عدد من المنازل في المنطقة نفسها في اليوم التالي، واحتجاز عدد من الفتيان، ونهب ممتلكات، وتدمير منازل مهجورة.

٢٢ - وتبين المعلومات التي جمعتها المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن عددا من المعتقلين نُقلوا ذهابا وإيابا بين سجن دمشق المركزي (سجن عدرا) ومختلف الفروع الأمنية في دمشق، بما في ذلك فرع الأمن السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل عدد من المعتقلين من سجن عدرا إلى سجون في مناطق أخرى تسيطر عليها الحكومة، ومنها حماة، واللاذقية، والسويداء. وزاد نقل المعتقلين في صعوبة متابعة حالاتهم قانونيا وقيام عائلاتهم بزيارتهم. وذكرت العائلات عزمها على تعيين محامين جدد من المحافظات التي يحتجز فيها المعتقلون، لأن المحامين يواجهون صعوبات خاصة في التنقل بين المحافظات، بالنظر إلى المخاطر القائمة عند نقاط التفتيش.

٢٣ - وتحقق المفوضية حاليا في تقارير عن قيام القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها بإعدام ٢٢ مدنيا على الأقل، بينهم ثلاث نساء وثلاثة أطفال، بعد السيطرة على قرية ريتان بمحافظة حلب. ويبقى هذا الرقم مجرد رقم إرشادي، إذ ذكرت مصادر أخرى أرقاما أكبر منه.

٢٤ - واستمرت جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في انتهاك القانون الدولي الإنساني وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، بما في ذلك عمليات الإعدام والاختطاف وفرض القيود على الحريات الأساسية. وعلى سبيل المثال، في ١٦ شباط/فبراير، أفيدَ أن جبهة النصرة قامت بتعذيب مدني حتى الموت، بعد أن ظل محتجزا لديها لمدة أسبوعين. وفي اليوم نفسه، احتجز مسلحو جبهة النصرة صحفيَّيْن يعملان في وكالة إعلامية محلية في محافظة إدلب، ولا يزال مكان احتجازهما مجهولا.

٢٥ - وأعدم تنظيم الدولة الإسلامية عددا من الرجال في المناطق التي يسيطر عليها، وشمل ذلك قطع رؤوس بعضهم، بتهمة التعاون مع الحكومة أو وحدات الحماية الشعبية الكردية. ووردت تقارير من المدافعين عن حقوق الإنسان تفيد بقطع رأس رجل في الرقة يوم

٧ شباط/ فبراير بتهمة ممارسة السحر. وفي ١٠ شباط/فبراير، قتل أفراد تنظيم الدولة الإسلامية رجلا برجمه حتى الموت بسبب توجهه الجنسي، حسبما ذكرت التقارير. وفي ٢٣ شباط/فبراير، عاقب مسلحو التنظيم رجلا في قرية السرب في الحسكة، بدعوى أن زوجته لا تمتثل على ما يبدو لقواعد اللباس الصارمة التي يطبقها التنظيم. وتعرض عدد من الأشخاص في محافظة دير الزور للجلد علنا بتهمة استهلاك الكحول والمخدرات.

٢٦ - واختطف تنظيم الدولة الإسلامية عددا من المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة بين ٢٣ و ٢٦ شباط/فبراير في محافظة الحسكة، هاجم مسلحو التنظيم حوالي اثنتي عشرة قرية في منطقة تل تامر واختطفوا أكثر من ٢٠٠ من السكان الآشوريين. وورد أن مسلحي التنظيم اتهموا الآشوريين بالتعاون مع كل من الحكومة والقوات التابعة لوحدات الحماية الشعبية الكردية. وتسببت الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية على القرى الآشورية في نزوح الآشوريين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة وحدات الحماية الشعبية الكردية. وزُعم أن عدداً من المحتجزين الآشوريين قد أُفرج عنهم يوم ٦ آذار/مارس.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، اختُطف ثمانية مدنيين من قرية عياش في دير الزور في ١ شباط/ فبراير. وأفيد أن مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية قد منعوا مدنيين في منطقة الجنينة بمدينة دير الزور من الفرار منها أثناء قصفها بطائرات القوات الحكومية في ٩ شباط/فبراير. ورُدَّ ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا، من بينهم سبع نساء، على أعقابهم عند نقطة التفتيش، مما منعهم بالفعل من اللجوء إلى مكان آمن. وعلمت المفوضية من مُدافع عن حقوق الإنسان أن مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية اقتادوا أولئك المدنيين إلى مكان لم يفصح عنه، ولا يزال مصيرهم مجهولا في وقت كتابة هذا التقرير.

جيم - إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٢٨ - يحتاج نحو ١٢,٢ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في الجمهورية العربية السورية. فقد بلغ عدد المشردين داخلياً حوالي ٧,٦ ملايين شخص، وفرّ أكثر من ٣,٩ ملايين شخص من الجمهورية العربية السورية إلى البلدان المجاورة وشمال أفريقيا.

٢٩ - وعلى الرغم من إيصال كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، لا يزال وصول المساعدات وتوزيعها دون عائق أمرا صعبا للغاية، وتزداد صعوبته في بعض الحالات بسبب العنف وانعدام الأمن، وانتقال خطوط المواجهة، وتدخل أطراف النزاع عمدا، بما في ذلك قيام تنظيم الدولة الإسلامية بوقف عمليات المساعدة الإنسانية، والإجراءات الإدارية التي تعوق تقديم المعونة بفعالية.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت أعمال العنف وحالة انعدام الأمن وتغيّر خطوط المواجهة تمنع تسليم المساعدات إلى عدد من المحافظات في الجمهورية العربية السورية، منها حلب، ودمشق، ودرعا، ودير الزور، والحسكة، وإدلب، واللاذقية، والرقة، وريف دمشق. وعلى سبيل المثال، لم تستطع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إرسال مواد معالجة المياه إلى محافظتي الرقة ودير الزور بسبب الوضع الأمني المتدهور في شباط/فبراير. وتعرقلت أيضا عمليات التوزيع التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في المحافظات الشمالية في الجمهورية العربية السورية، التي تعد بمثابة الحزام الزراعي للبلاد. ونتيجة لذلك، فإن عمليات توزيع المساعدات على ٥٠٠ ٢٦ شخص في محافظتي الرقة ودير الزور قد توقفت أو تم تعليقها.

٣١ - وقد مَنعت أيضا التدخلات والقيود المتعمدة عمليات إيصال المعونة. فعلى سبيل المثال، بعد أن فرض تنظيم الدولة الإسلامية وقف عدد من العمليات الإنسانية في كانون الثاني/يناير، توقف برنامج الأغذية العالمي عن إيصال المساعدات إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم. ونتيجة لذلك انقطعت مرة أخرى المساعدات الغذائية عن نحو ٠٠٠ ٧٠٠ من المحتاجين في حلب، والحسكة، ودير الزور، والرقة في شباط/فبراير. ومنذ منتصف كانون الثاني/يناير، اشتدت القيود التي يفرضها تنظيم الدولة الإسلامية لمنع الوصول إلى مناطق مدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة. وترد تقارير عن نقص المواد الغذائية والإمدادات الطبية وارتفاع الأسعار على نحو يسبب المعاناة لمئات الآلاف من الناس.

٣٢ - كما إن الإجراءات الجديدة وعدم الاستجابة لطلبات تسيير القوافل وغير ذلك من العقبات الإدارية الحكومية الأخرى تحد من إمكانية إيصال المساعدات. وقد أُعلن ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني أشخاصا غير مرغوب فيهم منذ بداية شباط/فبراير. ومنذ ١٧ شباط/فبراير، فرضت إجراءات إضافية على إقامة الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية. وتصر الجهات الحكومية - على مختلف المستويات - على أن تسلمها الأمم المتحدة قوائم بأسماء المستفيدين. وعلى وجه الخصوص، جعل محافظ الحسكة من استلام قوائم المستفيدين شرطا لإصدار رسائل تيسير إيصال المساعدات. وفي ١٠ شباط/فبراير، طلبت وزارة الخارجية تفاصيل عن جميع المستفيدين من المساعدات النقدية. وفي ١٩ شباط/فبراير، أبلغت وزارة الخارجية مكتبَ المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية أن جميع الاتصالات مع الوزارات الحكومية والهيئات العامة الأخرى يجب أن تجري عن طريق وزارة الخارجية، مما يضيف طبقة فاصلة أخرى بين المنفذين والوزارات المعنية. وفي ٩ آذار/مارس، أبلغ محافظ حمص وكالات الأمم المتحدة

العاملة في قطاع الصحة بأن اتصالاتها بالمنظمات غير الحكومية الوطنية يجب أن تجري عن طريق وزارة الصحة حصراً.

٣٣ - ولئن تمت الموافقة على منظمتين غير حكوميتين دوليتين إضافيتين منذ كانون الأول/ديسمبر، ليصل العدد إلى ١٦، تظل المنظمات غير الحكومية الدولية تواجه القيود المفروضة على قدرتها على إقامة الشراكات مع المنظمات الإنسانية الأخرى، وفتح المكاتب الفرعية، وإيفاد البعثات، والانضمام إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، وإجراء عمليات تقييم الاحتياجات. وبالإضافة إلى ذلك، يحُد من قدرة هذه المنظمات على أداء مهامها رفض منح تأشيرات إضافية للموظفين اللازمين لتعزيز تلك القدرة في وقت تتزايد فيه الحاجة إليها.

٣٤ - وزاد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بإقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة، حيث ارتفع من ١٠٧ منظمات في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١١٤ منظمة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، غير أن هذه المنظمات لا تزال تعمل في ظل إجراءات معقدة.

٣٥ - وقُدم ما مجموعه ٢٥٨ طلبا للحصول على تأشيرات (طلبات تأشيرات جديدة أو طلبات تجديد تأشيرات) لموظفي الأمم المتحدة في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وتمت الموافقة في الفترة نفسها على ما مجموعه ٢٥٠ طلبا، تشمل عدداً من الطلبات المقدمة قبل كانون الأول/ديسمبر، كما تمت الموافقة على ١٠٨ طلبات في شباط/فبراير. وإلى غاية ١٥ آذار/مارس، بلغ عدد الطلبات التي لا تزال معلقة ٤٢ طلبا، منها ٢٩ طلبا لم تتجاوز مدة ١٥ يوم عمل المحددة للطلب، و ١٣ طلبا تجاوزت هذه المدة. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٥ آذار/مارس، رُفض نحو ١٦ طلب تأشيرة لموظفي الأمم المتحدة، مقابل رفض ٢٨ طلباً في عام ٢٠١٤.

٣٦ - وفي منتصف شباط/فبراير، عُين نائب رئيس الوزراء، وزير الإدارة المحلية، رئيسا للجنة العليا للإغاثة. وفي رسالة رسمية بُعثت إلى وزارة الخارجية في ٢ آذار/مارس، وكذلك أثناء اجتماع عقد في ١٢ آذار/مارس، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها بشأن صعوبات الوصول والإجراءات والقيود الإدارية المفروضة على قدرتها على إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وتضييق قدرة تلك المنظمات على العمل مع رئيس اللجنة العليا للإغاثة. وأكدت وكالات الأمم المتحدة على أهمية إضفاء مزيد من اللامركزية على عملية صنع القرار فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وطلبت مشاركة بنّاءة في تيسير تسليمها وزيادة حجمها في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، ولا سيما من خلال معالجة الصعوبات التي تعوق الوصول.

٣٧ - ولم يواكب التمويل الاحتياجات المتزايدة. فخطة الاستجابة المتعلقة بالأنشطة المنفذة داخل الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١٤ لم تموّل سوى بنسبة ٤٨ في المائة؛ في حين أن نسبة تمويل خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ بلغت ٦ في المائة إلى غاية ١٥ آذار/مارس. ولذا فإن المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات للمساعدات الإنسانية، الذي سيستضيفه أمير دولة الكويت وحكومتُها، سيكون فرصة حاسمة الأهمية للمساعدة على جمع جزء من الأموال اللازمة لعام ٢٠١٥.

٣٨ - ولا يزال هذا المزيج من العوامل المذكورة أعلاه يزيد في صعوبة إيصال المساعدات في الجمهورية العربية السورية. وتظل الحالة التي يعيشها ٤,٨ ملايين شخص يوجدون في المناطق التي يصعب الوصول إليها[٢]، وبخاصة ٠٠٠ ٢١٢ شخصا منهم في المناطق المحاصَرة، حالة تبعث على القلق الشديد.

٣٩ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، استطاعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول شهرياً إلى ما متوسطه ٣٨ موقعا من مجموع المواقع المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، البالغ عددها ١٣١. وفي المتوسط، وصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إلى ٢١ موقعا قَدّمت فيها المساعدات الغذائية والدعم الزراعي إلى نحو ٠٠٠ ٥٦٤ شخص في الشهر؛ وقَدّمت الدعم الصحي في ١٠ مواقع لما يقرب من ٠٠٠ ٥٩ شخص في الشهر؛ ووَفرت المياه وخدمات الصرف الصحي في سبعة مواقع لحوالي ٠٠٠ ٣٢٠ شخص في الشهر؛ ووفرت المأوى ومواد الإغاثة الأساسية في ٢٠ موقعا لنحو ٠٠٠ ١٨٠ شخص في الشهر. ومن مجموع ١٣١ موقعا يصعب الوصول إليها، تعذر الوصول إلى ٧٤ موقعا (٥٦ في المائة)؛ وتم الوصول إلى ٢١ موقعا (١٦ في المائة) مرة واحدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ومرتين إلى ١٥ موقعا (١١ في المائة)؛ وأمكن الوصول إلى ٢١ موقعا (١٦ في المائة) طيلة الأشهر الثلاثة.

(٢) مع التطورات التي طرأت على إمكانية الوصول إلى أجزاء مختلفة من البلاد، بما في ذلك من خلال العمليات الجارية عبر الحدود، ومع تغير ديناميات النزاع، بما في ذلك تغيّر خطوط المواجهة والمناطق التي تسيطر عليها الأطراف، نقّح الشركاء العاملون في المجال الإنساني قائمة المواقع التي يصعب الوصول إليها. وكانت وكالات الأمم المتحدة في السابق تقدم تقاريرها على أساس قائمة من ٢٨٧ موقعا يصعب الوصول إليها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وبمراعاة الديناميات الجديدة المتعلقة بإمكانية الوصول، تم تنقيح هذه القائمة لتقتصر على ١٣١ موقعا ومنطقة في الجمهورية العربية السورية يصعب الوصول إليها سواء من داخل البلاد أو عبر حدودها.

٤٠ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، طلبت الأمم المتحدة تمكينها من الوصول بواسطة قوافل مشتركة بين الوكالات إلى ٨٧٦ ٠٠٠ شخص في ٣٣ موقعا من المواقع المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها، وإلى مناطق أخرى تقع وراء خطوط المواجهة في محافظات حلب، وإدلب، وحمص، وريف دمشق. ولكن حكومة الجمهورية العربية السورية، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، رفضت أو لم توافق بعد على طلبات تتعلق بما مجموعه ٣١ موقعا يوجد فيها ٧١٩ ٠٠٠ شخص. وتم إيصال مساعدات متعددة القطاعات إلى نحو ١٥٥ ٠٠٠ شخص بواسطة قوافل مشتركة بين الوكالات مرت عبر خطوط المواجهة في الوعر وتلبيسة في محافظة حمص. وبالإضافة إلى ذلك، تم إيصال قافلة مساعدات لحوالي ٣ ٠٠٠ شخص في أوائل كانون الأول/ديسمبر إلى بلدة المعمورة، في ريف دمشق، التي تسيطر عليها القوات الحكومية.

٤١ - واستمرت كذلك عمليات تسليم المساعدات عبر الحدود. وإلى غاية ١٧ آذار/مارس، أرسلت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى الجمهورية العربية السورية ٨٥ شحنة (٦٠ من تركيا و ٢٥ من الأردن) بمقتضى أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وتضمنت هذه الشحنات ما يعادل مساعدات غذائية لنحو ١ ٤٣٢ ٠٠٠ شخص؛ ومواد غير غذائية لحوالي ١ ٠٨٩ ٠٠٠ شخص، وإمدادات المياه والصرف الصحي لحوالي ٤٠٥ ٠٠٠ شخص، وإمدادات طبية لنحو ٦٢٨ ٠٠٠ شخص. وكان العديد من المستلزمات الطبية التي تم إرسالها مستلزمات قابلة لإعادة الاستعمال، وسيستفيد منها مزيد من المرضى في الأشهر القليلة المقبلة. وتم تسليم مساعدات أخرى (شملت لوازم مدرسية) إلى نحو ٩ ٩٠٠ شخص. وعملا بالقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، أبلغت الأمم المتحدة حكومة الجمهورية العربية السورية مسبقا عن كل شحنة، وكذلك عن تفاصيل محتوياتها ووجهتها وعدد المستفيدين منها، مع التأكيد على طبيعتها الإنسانية.

٤٢ - وعلى العموم، أرسلت الأمم المتحدة كميات أكبر بكثير من مواد الإغاثة عبر الحدود وفقا للقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وعلى وجه التحديد، أُرسلت حصص غذائية تكفي ٧٧١ ٠٦٠ شخصا في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، مقارنة مع ١٧٠ ٠٠٠ شخص في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأُرسلت وحدات غير غذائية إلى ٧٧٩ ٠٠٠ شخص في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى شباط/فبراير مقارنة مع ١٨٣ ٠٠٠ شخص في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. كما ارتفع

أيضا عدد إمدادات مواد توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية من ٠٠٠ ٨٧ إلى ٠٠٠ ٢٥١، وإمدادات المواد الصحية من ٥٠٠ ١٨١ إلى أكثر من ٥٠٠ ٣٧٢.

٤٣ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة أنشطتها في الأردن وتركيا. وقد أدى حادث أمني بالقرب من الحدود إلى إغلاق معبر باب الهوى من ٢٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير. وأدى اشتداد القتال في شباط/فبراير إلى تأجيل تسليم ١٤ شاحنة إمدادات عبر معبر باب السلام. ولا تزال عمليات آلية الرصد في العراق معلّقة بسبب استمرار انعدام الأمن. وظلت آلية الرصد تستفيد من التعاون والدعم الممتازين اللذين تقدمهما حكومتا الأردن وتركيا.

٤٤ - على الرغم من بيئة العمل المحفوفة بالتحديات، تواصلت بشكل عام عمليات إيصال المساعدات من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في شباط/فبراير إلى ملايين الناس المحتاجين، من داخل البلد وعبر الحدود، على النحو المنصوص عليه في القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وفي شباط/فبراير، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية لما يزيد على أربعة ملايين شخص في ١٢ محافظة من المحافظات الأربع عشرة، ونفذ بذلك نسبة ٩٥ في المائة من الخطة الشهرية. ووزّعت منظمة الصحة العالمية أدوية ولوازم طبية كافية لإجراء ٦٩٩ ٩٢٢ عملية علاجية في خمس محافظات في شباط/فبراير. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى ٦٥٧ ٩١٣ شخصًا في ١٣ محافظة عبر مجموعة من أشكال الدعم في مجالات مختلفة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والتغذية، والملابس الشتوية للأطفال، وخدمات التعليم وحماية الأطفال. وإضافة إلى ذلك، أتاح تسليم شحنات الكلور توفير مياه الشرب المأمونة مرة أخرى لحوالي ١٥,٦ مليون شخص. وتمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إيصال مواد إغاثية أساسية، إضافة إلى خدمات الحماية، لنحو ٤٥٠ ٤٠٨ شخصا في شباط/فبراير. وقدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الإنجابية والخدمات النفسية والاجتماعية إلى ما يزيد على ٣٠٠ ٣٢ شخص، معظمهم من النساء والفتيات. وفي الشهر نفسه، قدمت المنظمة الدولية للهجرة مساعدات تغطي احتياجات متعددة إلى ٦٤٣ ٢٨٢ شخصا في ثماني محافظات. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إمدادات زراعية لدعم حوالي ٠٠٠ ٢٢٠ شخص في ثماني محافظات. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقدم الدعم لنحو ٠٠٠ ٤٨٠ من اللاجئين الفلسطينيين شهريا.

٤٥ - وواصلت المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة العاجلة من أغذية ولوازم صحية ولوازم الصرف الصحي والمساعدات الأخرى في الجمهورية العربية السورية، واستطاعت إيصالها إلى نحو مليوني شخص في شباط/فبراير، بطرق منها توفير خدمات مستمرة. وشمل ذلك تقديم المعونة إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٨٠ شخص في محافظة إدلب، و ٠٠٠ ٦١٥ شخص في محافظة حلب، وأكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ شخص في محافظة درعا، ونحو ٠٠٠ ١٢٤ شخص في محافظة الحسكة وحوالي ٠٠٠ ٨٨ شخص في محافظة حماة. وظلت المنظمات غير الحكومية تواجه صعوبات في المرور عبر نقاط التفتيش وتقديم المساعدة إلى المحتاجين في محافظتي الرقة ودير الزور. ونتيجة لذلك، قدمت المنظمات غير الحكومية المعونة إلى ٨٢١ ٨ شخصا في محافظة الرقة و ٦٣٦ ١ شخصا في محافظة دير الزور؛ وهو عدد أقل من العدد المستهدف.

المناطق المحاصرة

٤٦ - من بين الأشخاص المقيمين في مناطق يصعب الوصول إليها في الجمهورية العربية السورية، وعددهم ٤,٨ ملايين شخص، ما زال حوالي ٠٠٠ ٢١٢ شخص يعيشون تحت الحصار، حيث تحاصر القوات الحكومية ٥٠٠ ١٨٥ شخص في الغوطة الشرقية وداريا واليرموك، وتحاصر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ٥٠٠ ٢٦ شخص في نبل والزهراء. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شددت الأطراف القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المحاصرة والمناطق الأخرى في البلد.

٤٧ - وفي شباط/فبراير، لم تصل مواد غذائية أو غير غذائية أو مساعدات طبية إلى أي من المواقع المحاصرة. وقدمت اليونيسيف لقاحات ضد شلل الأطفال إلى الشركاء المنفذين الذين أبلغوا عن إيصال المساعدة إلى نحو ٠٠٠ ٦ طفل دون سن الخامسة في نبل والزهراء واليرموك.

٤٨ - وفي الغوطة الشرقية (وبخاصة في دوما وحرستا وعربين وزملكا وسقبا وكفر بطنا وعين ترما وحمورية)، ما زال نحو ٥٠٠ ١٦٣ شخص محاصرين. ولم تتمكن الأمم المتحدة من تقديم المساعدة في شباط/فبراير.

٤٩ - وما زال حوالي ٠٠٠ ٤ شخص محاصرين في داريا (ريف دمشق). وكانت المرة الأخيرة التي قدمت فيها الأمم المتحدة مساعدات إلى الناس في هذه المنطقة تعود إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٠ - ولا يزال نحو ٠٠٠ ١٨ شخص محاصرين في اليرموك. وأدى النزاع المسلح، بما في ذلك تبادل إطلاق النار بشكل متكرر واستخدام الأسلحة الثقيلة، إلى منع أو توقف توزيع المساعدات. ولم تتمكن الأونروا من تقديم المساعدة في شباط/فبراير.

وفي ٥ آذار/مارس أمرت السلطات السورية الأونروا باستخدام مدخل بديل للوصول إلى تلك المنطقة، ويسّر ذلك توزيع المساعدات لمدّة عدة أيام في آذار/مارس.

٥١ - وفي نبل والزهراء، ما زالت قوات المعارضة تحاصر حوالي ٥٠٠ ٢٦ شخص. ولم تتمكن وكالات الأمم المتحدة من إيصال المساعدات الإنسانية إلى القريتين منذ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

٥٢ - وفي الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، تلقى حوالي ٨٤٨ ٢ شخصا من بين الأشخاص المحاصرين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢١٢ شخصاً، أغذية من وكالات الأمم المتحدة وشركائها، مقابل ٥٠٨ ١٧ أشخاص في الأشهر الثلاثة السابقة. وتلقى ما مجموعه ٧٤٠ ٢ شخصا مواد غير غذائية مقابل ٨١٢ ١٦ شخصا في الأشهر الثلاثة السابقة، وحصل نحو ٣٠٠ شخص على مساعدة صحية، لا تشمل اللقاحات ضد شلل الأطفال، مقابل ١٣٦ ٧٩ شخصا في الأشهر الثلاثة السابقة.

حرية مرور شحنات اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٥٣ - في الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ٢٨ شباط/فبراير، أرسلت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها المنفذون شحنات أدوية ولوازم طبية لعلاج حوالي مليوني شخص[٣] في ١٣ محافظة. وشمل ذلك توزيع أدوية لعلاج ١٥١ ٣٦٦ شخصا عبر خطوط النزاع إلى محافظات حلب والحسكة والرقة ودير الزور وحمص وريف دمشق والقنيطرة. وتعذّر إيصال اللوازم الجراحية لعلاج حوالي ٨٢٠ ٤٧ شخصا عبر خطوط النزاع خلال هذه الفترة بسبب عدم الحصول على الموافقات الضرورية.

٥٤ - وفي الفترة بين ١٥ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، أجريت حملة على الصعيد الوطني لتحصين الأطفال ضد الشلل شملت ٢,٩ مليون طفل دون سن الخامسة. وتجلى من الرصد المستقل بعد التحصين أن ٩٠ في المائة من الأطفال تم تحصينهم. وكانت معدلات التغطية أدنى في محافظات الرقة (٧٢ في المائة) وريف دمشق (٨٢ في المائة) ودرعا (٨٠ في المائة) ودير الزور (٩٠ في المائة). وكان السبب الرئيسي لانخفاض معدلات التغطية هو انعدام الأمن.

٥٥ - وظلت إمكانية الحصول على اللوازم والمعدات الطبية محدودة بسبب انعدام الأمن وبسبب ما تفرضه الأطراف المتنازعة من قيود على العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، تحتفظ منظمة الصحة العالمية بإمدادات في مستودعات بحلب جاهزة للتسليم إلى نبل

(٣) تُعتبر دورة العلاج الاعتيادية علاجا لشخص واحد. وتحدد دورات العلاج الاعتيادية لكل عملية توزيع للأدوية على أساس المعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية.

والزهراء، ولكن القتال المستمر لم يتح إمكانية الوصول إلى هذه المناطق. وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٢٨ شباط/فبراير، لم يرد أي رد على ستة طلبات موجهة إلى الحكومة، مما منع عمليات تسليم اللوازم الطبية إلى مناطق في الحسكة ودرعا ودير الزور وحلب وحماة وريف دمشق. وإضافة إلى ذلك، مُنع تسليم اللوازم الجراحية، كما حدث في دوما بريف دمشق في كانون الثاني/يناير، أو قامت قوات الأمن بسحبها من القوافل المشتركة بين الوكالات في الوعر وتلبيسة بحمص في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، على الرغم من أن السلطات الحكومية المحلية كانت - فيما يخص قوافل حمص - قد أعربت عن موافقتها وتأييدها لذلك. ولم يتمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من إرسال مجموعات مستلزمات الصحة الإنجابية ومجموعات لوازم النظافة الشخصية وغير ذلك من مواد النظافة الصحية النسائية إلى ١١٧ ٠٠٠ شخص في مضايا ودوما وحرستا.

٥٦ - واستمرت الهجمات على المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والعاملين في المجال الطبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شباط/فبراير، وثّقت منظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان'' وقوع خمسة هجمات على مرافق طبية. وشنت أربعة من هذه الهجمات على أيدي القوات الحكومية وواحد منها على أيدي جماعة غير تابعة للحكومة لم يتسن تحديد هويتها. ووقعت ثلاثة هجمات منها في محافظات ريف دمشق، وهجوم واحد في إدلب وآخر في اللاذقية. واستخدمت القذائف والصواريخ في الهجمات الأربعة التي نفذّتها القوات الحكومية، واستخدمت سيارة مفخخة في هجوم الجماعة المسلحة غير التابعة للدولة. كما وثّقت منظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان'' وفاة خمسة من العاملين في المجال الطبي في شباط/فبراير، قُتل أو استُهدف اثنان منهم أثناء أداء الواجب. وقُتل أربعة منهم على أيدي القوات الحكومية وواحد على أيدي جماعة مسلحة مناهضة للحكومة (مجهولة الهوية). وقُتل أربعة منهم نتيجة للانفجارات والقصف المدفعي وقُتل واحد منهم بإطلاق النار عليه. ووقعت اثنتان من الوفيات في محافظة ريف دمشق وواحدة في كل من محافظات حلب ودرعا واللاذقية.

٥٧ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، وثّقت منظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان'' ١٧ هجوما على المرافق الطبية. وارتكبت القوات الحكومية ١٣ هجوما، وارتكبت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هجوما واحدة، وارتكبت قوات غير معروفة ثلاثة هجمات. ووقعت خمس هجمات في ريف دمشق، وأربعة في إدلب، وثلاثة في درعا، وهجومان في دير الزور، وهجوم واحد في كل من محافظات حلب ودمشق واللاذقية. واستخدمت القوات الحكومية صواريخ وقذائف في

١٠ هجمات، وبراميل متفجرة في هجومين، ووسائل غير محددة للقصف الجوي في هجوم واحد. واستُخدمت سيارة مفخخة في الهجوم الذي شنته جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، وكذلك في الهجومين اللذين شنتهما قوات مجهولة. واستخدم جهاز متفجر من نوع مجهول في الهجوم الثالث الذي شنته قوات مجهولة الهوية. وتتزايد الهجمات بالسيارات المفخخة؛ فقد وقعت في العام الماضي ٨ من الهجمات العشرة بالسيارات المفخخة التي وثقتها المنظمة طوال فترة النزاع.

٥٨ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، وثقت منظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان'' موت ١٨ من العاملين في المجال الطبي، استهدف أو قتل ١١ منهم على الأقل أثناء أداء الواجب. وتتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن موت ١٦ شخصا، وتتحمل جماعة مسلحة غير تابعة للدولة المسؤولية عن موت شخص واحد، وتتحمل القوات المجهولة المسؤولية عن موت شخص واحد. وسُجِّلت خمسة من تلك الحوادث في محافظة درعا، وأربعة في محافظة ريف دمشق، واثنان في محافظة دير الزور، واثنان في محافظة إدلب، وواحد في كل من محافظات حلب وحماة وحمص واللاذقية وطرطوس. ومن بين مجموع الموظفين الذين لقوا حتفهم، البالغ عددهم ١٨، قُتل ١٠ منهم بالقذائف المدفعية والانفجارات، وأربعة تحت التعذيب، وثلاثة بإطلاق النار عليهم، وأُعدم واحد منهم.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٥٩ - أدت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على دمشق بقذائف الهاون والصواريخ إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في دمشق، بما في ذلك بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة.

٦٠ - وأسفر هجوم مُركّب استُخدم فيه جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في ٢٣ شباط/فبراير عند نقطة تفتيش على مدخل منطقة السيدة زينب الواقعة على الطريق السريع المؤدي إلى مطار دمشق عن مقتل ١٠ أشخاص وجرح ٣٠ شخصاً، وأثّر في قدرة وكالات الأمم المتحدة على القيام بزيارات رصد إلى المناطق المحيطة بها.

٦١ - ولا يزال ٣٥ من موظفي الأمم المتحدة، ومن بينهم ٣١ موظفاً من موظفي الأونروا، محتجزين أو في عداد المفقودين. وبلغ مجموع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين قُتلوا في هذا النزاع ٧٢ شخصا منذ آذار/مارس ٢٠١١. ويشمل هذا العدد ١٧ من موظفي الأمم المتحدة و ٤٢ من موظفي ومتطوعي الهلال الأحمر العربي السوري

و ٧ من متطوعي وموظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و ٦ من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. وقُتل ثلاثة من الأشخاص الـ ٧٢ منذ ١ كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا - ملاحظات

٦٢ - ينتاب الشعب السوري شعور متزايد بأن العالم قد تخلى عنه وهو يستهل السنة الخامسة من الحرب التي مزقت بلده. فلقد تجاوز اليوم عدد القتلى السوريين أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ شخص. وأُرغم ما يقرب من نصف عدد الرجال والنساء والأطفال في البلد على الفرار من ديارهم. والتمس نحو أربعة ملايين شخص اللجوء في البلدان المجاورة، في حين تشرد ٧,٦ ملايين آخرين داخل الجمهورية العربية السورية. وكل يوم يأتي بمزيد من الموت والتشريد والتدمير.

٦٣ - وفي حين ينصب اهتمام العالم على ما تشكله الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، من تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، يجب علينا أن نواصل التركيز على إيجاد أفضل السبل لمساعدة الشعب السوري ودعمه. وأول خطوة مهمة في هذا السبيل هي وضع حد للتراع المميت. فلا بد لنا من أن نطفئ نيران التطرف العنيف والترعة الطائفية التي تشتعل الآن في جميع أنحاء المنطقة.

٦٤ - وعلى الرغم من مطالبات مجلس الأمن بإنهاء التراع، نرى أن أحداثاً وهجمات جديرة بأن تصدم ضميرنا الجماعي وتدفعنا إلى العمل تقع يوميا دون أن تلقى في كثير من الأحيان أي تعليق عليها أو أي اهتمام بها. ولا تزال الأسلحة المتفجرة تطلق عشوائيا على المناطق الآهلة بالسكان وتؤدي إلى مقتل وجرح الناس. كما أن الدمار والأضرار التي لحقت بالمساكن والهياكل الأساسية المدنية الحيوية التي يعتمد عليها المواطنون السوريون العاديون تثير قلقا بالغا.

٦٥ - ويتواصل تدهور أحوال ٠٠٠ ٢١٢ شخص يعيشون تحت الحصار. ولا تزال المرافق التعليمية والطبية تتعرض للاعتداء. ويستمر قتل العاملين في المجال الصحي. ويتعذر إيصال اللوازم الطبية والجراحية دون قيود إلى الأشخاص المحتاجين. وتلجأ الأطراف المتنازعة إلى تخفيض الخدمات الأساسية الضرورية لمعاقبة مجتمعات برمتها.

٦٦ - ولئن كانت الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تواصل تقديم المساعدة إلى ملايين المحتاجين كل شهر، لا تزال مهمتها صعبة وخطيرة. وعلينا أن نجد سبلا كفيلة بوقف تصاعد العنف ثم إنهائه. فلا بد من التوصل إلى حل سياسي. ولذلك فإنني أدعو مرة أخرى جميع الأطراف المتنازعة والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء التراع.

٦٧ - ويواصل المبعوث الخاص دي ميستورا العمل على وقف العنف في حلب. وليس التجميد المقترح غاية في حد ذاته، وإنما القصد هو أن يكون خطوة لبناء الثقة تفضي إلى عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة الجمهورية العربية السورية على أساس بيان جنيف لعام ٢٠١٢. والهدف النهائي هدف طموح ولكن يمكن تحقيقه، وهو: إنهاء العنف، والشروع في عملية انتقال سياسي جديرة بالثقة نحو بلد يكفل حماية حقوق جميع المجتمعات المحلية ويلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين إلى الحرية والكرامة والعدالة.

٦٨ - وقد أدى التقصير في المساءلة في الجمهورية العربية السورية إلى ازدياد الادعاءات بوقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن واجبنا إزاء الشعب السوري أن نساعد على ضمان ألا يفلت من العقاب مرتكبو الجرائم الخطيرة التي وقعت خلال السنوات الأربع الماضية.